أزمة وقود في السودان

الخرطوم ـ **العربي الجديد**

ارتفعت أسعار البنزين بنحو 23 في المائة والديزل بأكثر من 8 في المائة في محطات الوقود في العاصمة السودانية الجمعة، ما يزيد من الضغوط المعيشية على المواطنين الذين يواجهون ارتفاعاً شديداً في الأسعار وانفلاتاً في التضخم الذي يطاول غالبية السلع الأساسية للأسر. وسجلت أسعار البنزين في محطات الوقود في الخرطوم 150 جنيهاً سودانياً (0,4 دولار)، بينما صعدت أسعار الديزل إلى 125 جنيهاً، فيما يصطف المواطنون في طوابير طويلة للحصول على الديزل، وتعاني المناطق خارج الخرطوم من نقص حاد في المحروقات.

وكانت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي السودانية، أقرت في 21 ديسمبر/ كانون الأول 2020، تعديل سعر الديزل ليصبح 112 جنيهاً للتر، بينما كان يُباع سابقاً بـ 46 جنيهاً، ليزيد سعره بنسبة 143,5 في المائة، وتحديد سعر البنزين بـ121 جنيهاً للتر مقابل 56 جنيهاً سابقاً، بزيادة بلغت نسبتها 116 في المائة. وجاء القرار وقتها قبل أيام من إجازة الموازنة العامة للدولة للعام 2021، وفي إطار خطة تدريجية بدأتها الحكومة الانتقالية قبل أشهر لرفع الدعم الحكومي عن المشتقات البترولية.

ويعتبر رفع الدعم عن السلع الحيوية وضمنها الوقود، أحد الشروط الأساسية لحصول السودان على مساعدات وقروض خارجية، وأحد البنود الأساسية للبرنامج الاقتصادي الذي يشرف عليه صندوق النقد الدولي.

وقال المحلل الاقتصادي، هيثم فتحي، إن الاقتصاد السوداني يعيش حالة من التراجع الكبير في الأداء، حيث ارتفع انكماشه لنحو 7,2%. وأشار فتحي في حديث سابق لـ«العربي الجديد» إلى أن صندوق النقد الدولي مؤسسة غير خيرية، وإنما تعمل على ضمان استرجاع القروض من الدول من خلال إجراءات ومطالب من الحكومات، وتختلف هذه الإجراءات من دولة إلى أخرى وفق مقوماتها الاجتماعية والاقتصادية.

وكانت التوقعات تشير إلى انفلات التضخم بعد إلغاء دعم البنزين والغازولين، من قبل الحكومة أواخر ديسمبر/ كانون الأول الماضي، عبر تحرير أسعارهما رسمياً، فيما يعاني السودان منذ أشهر طويلة من شحّ في المشتقات البترولية، وموجات غلاء غير مسبوقة، بينما تشير الحكومة إلى تزايد العجز المالي وقلة موارد النقد الأجنبي.

وتجاوزت نسبة التضخم السنوي في السودان 300 في المائة في يناير/ كانون الثاني الماضي، لتبلغ 331% في فبراير/ شباط الماضي، مسجلة أعلى مستوى في عقود.

وفي فبراير/ شباط، حدد بنك السودان المركزي، سعر صرف أساسياً جديداً عند 375 جنيهاً سودانياً للدولار، في خفض حاد لقيمة العملة المحلية بلغت نسبته نحو 582 في المائة. وأعلنت وزارة المالية نهاية العام الماضي تطبيق تعرفة جديدة لشراء الكهرباء بزيادة 433 في المائة، لكل القطاعات.

وأكد عثمان ديون، مدير البنك الدولي للسودان، نهاية مارس/ آذار، أن البنك سيبدأ قريبا بعملية تخصيص منح بملياري دولار للسودان، إيذانا بعودة البلد للنظام المالي العالمي بعد عزلة دامت عقودا. وأضاف ديون، أن مجالات التمويل ذات الأولوية ستتحدد عقب اجتماعات خلال إبريل/ نيسان الحالي.

(بنجامين لوي/ Getty)

استحواذات نفطية أميركية

اتفقت شركة إنتاج النفط الأميركية «بايونير ناتشورال ريسورسيز» على الاستحواذ على منافستها «دبل بوينت إنرجي»، مقابل 6,4 مليارات دولار، مما يسرع اندماجات منتجي النفط الصخري. والصفقة ثاني عملية شراء كبيرة لبايونير ورابع صفقة بعدة مليارات بقطاع النفط الصخري هذا العام. وفي يناير/ كانون الثاني، أغلقت بايونير صفقة بقيمة 4,5 مليارات دولار لشراء «بارسلي إنرجي». وفي الشهر ذاته، استكملت «كونوكو فيليبس» استحواذاً على «كونشو ريسورسيز» بقيمة 9,7 مليارات دولار، وأكملت «ديفون إنرجي» شراءها لـ«دبليو.بي.إكس إنرجي» مقابل 5,8 مليارات دولار. وفي العام الماضي، اشترت شيفرون نوبل إنرجي مقابل 12,1 مليار دولار على صورة أسهم وديون.

أخبار

ارتفاع إنتاج روسيا النفطي

ارتفع إنتاج روسيا من النفط ومكثفات الغاز إلى 10,25 ملايين برميل يوميا في مارس/ آذار من 10,1 ملايين برميل يوميا في فبراير/ شباط، بناء على بيانات من وزارة الطاقة الروسية، الجمعة. ويأتي تعافي إنتاج النفط الروسي عقب هبوط في فبراير، حين قالت

مصادر بالقطاع إن تحديات في استئناف الإنتاج من الحقول المتقادمة تفاقمت جراء طقس شتوي قاس. واستنادا إلى اتفاق الشهر الماضي مع مجموعة أوبك+، يُسمح لروسيا بزيادة إنتاجها من النفط الخام أكثر، بواقع 130 ألف برميل يوميا في إبريل/ نيسان. وقررت مجموعة أوبك+، التحالف الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجين كباراً آخرين للنفط بينهم روسيا، الخميس، تقليص تخفيضات الإنتاج ومعالجة تعثر الطلب في ظل الجائحة، في الفترة من مايو/ أيار إلى يوليو/ تموز.

اتفاقية تجارية بين تركيا وأذربيجان

أعلنت وزيرة التجارة التركية روهصار بكجان، عن بدء العمل على اتفاقية التجارة الحرة مع أذربيجان وزيادة الاستثمارات. بنطاق 15 مليار دولار. وأوضحت بكجان في تصريح صحافي من أذربيجان الجمعة، أن الهدف الرئيسي هو دخول اتفاقية التجارة الحرة حيز التنفيذ إلى جانب رؤية السوق الموحدة، مشيرة إلى أن اتفاقية التجارة التفضيلية بين البلدين دخلت حيز التنفيذ الشهر الماضي. وأضافت أن مذكرة التفاهم الجمركية المبسطة ستدخل حيز التنفيذ في 15 إبريل/نيسان الجاري، وأن إلغاء الحصص المحددة للعبور وتخفيض الرسوم الجمركية وتعزيز خط سكة حديد باكو - تبليسي - قارص ستجعل أذربيجان مركزا لوجستيا يساهم في تنمية تركيا والمنطقة.

تمديد العقوبات الاقتصادية على الصومال

أعلن البيت الأبيض، أن الرئيس جو بايدن وقع أمرا بتمديد العقوبات الاقتصادية الأميركية ضد الصومال لمدة عام آخر على الأقل، والتي وافق عليها سابقا الرئيسان باراك أوباما ودونالد ترامب. وقال بايدن إن «الوضع في ما يتعلق بالصومال لا يزال يشكل تهديدا غير عادي للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة. لهذا السبب، فإن حالة الطوارئ الوطنية المعلنة في 12 إبريل/ نيسان 2010 والتدابير المعتمدة في ذلك التاريخ وفي 20 يوليو/ تموز 2012 يجب أن تبقى سارية المفعول إلى ما بعد 12 إبريل 2021». ولفت إلى أنه بناء على ذلك، سيبقى الأمر التنفيذي السابق ساري المفعول للأشهر الـ12 المقبلة.

أزمة الوقود تكاد تشل حركة النقل في السويداء

ريان محمد

تبدو أزمة الوقود الخانقة التي تعاني منها المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري جلية في محافظة السويداء، فما إن تدخل حدودها الإدارية حتى تلحظ طوابير السيارات التي تمتد أمام محطات الوقود، منتظرة أن تملأ كل منها مخصصاتها من البنزين، التي لا تكفي بأحسن الأحوال ليوم أو يومين. وتشهد تلك المحطات عمليات ابتزاز وصراعات تصل إلى حد إطلاق النار وسقوط القتلى والجرحى.

وقد يكون لأزمة البنزين أثر في السويداء يفوق نظيراتها من المدن السورية، حيث لديها معاناة مزمنة مع ضعف شبكة النقل الداخلي، ما يضطر غالبية سكان المدينة إلى الاعتماد على سيارات الأجرة كوسيلة نقل رئيسية في كثير من الأحياء والمدن والبلدات، بحسب سعيد أبو كرم (36 عاماً)، الذي يقول في حديث مع «العربي الجديد»: «اليوم أكثر من نصف ساعة وأنا أحاول الاتصال بمكتب التاكسي، إلى أن أجاب أحد السائقين العاملين ليقول لي إنه عليّ الانتظار ربع ساعة إضافية لأن سيارة واحدة من أصل 15 سيارة تعمل اليوم في المكتب، أما بقية السيارات فهي تقف في طوابير البنزين».

وأضاف «كل أزمة للوقود تتسبب برفع تعرفة سيارات الأجرة. خلال الأزمة الأخيرة قبل أسابيع وصلت التعرفة إلى 1500 ليرة، أما في الأزمة الحالية فالتعرفة ما بين 2500 وثلاثة آلاف ليرة بشرط ألا تكون المسافة أكثر من كيلومترين، وإلا فالسعر يتضاعف.

ويشرح أبو عبيدة الحلبي (57 عاماً)؛ سائق سيارة أجرة، لـ«العربي الجديد»، أن «مخصصات سيارة الأجرة العامة محددة كل 4 أيام بـ20 لتراً من البنزين بعد أن كانت 40 لتراً، هذه الكمية بأحسن الأحوال تسمح لي بالعمل لمدة يومين، وما تبقى يجب أن أقضيه في طابور محطة الوقود». ويشكو سمير حمد (43 عاماً)، يملك محلاً تجارياً في المدينة، من تردي وضع البنزين قائلاً لـ«العربي الجديد»: «إذا كانت نصف المشكلة في نقص توريدات البنزين فالنصف الآخر يأتي من آليات التوزيع. هذا واضح عندما تجد مئات السيارات أمام محطات الوقود في حين يملأ البنزين والمازوت السوق السوداء في أكشاك تجارة المحروقات وأمام أعين الجميع. هذا طبيعي عندما يصل تفشي الفساد في سورية من شركة توزيع المحروقات إلى التموين إلى صاحب محطات الوقود إلى كل الأجهزة والمؤسسات».

مال عام

الأموال العراقية المهرّبة

ملف فساد ضخم يُلاحق سياسيين وزعامات

تقدر جهات رقابية حجم الاموال المنهوبة والمهربة خارج العراق بأكثر من 200 مليار دولار، وهي تورط مسؤولين كبارا، ولا تتوافر ارادة لاستعادتها

بغداد ـ **زيد سالم**

يؤكد خبراء بالشأن الاقتصادي العراقي وسياسيون أن أرقام الأموال المهربة من البلاد بواسطة شخصيات حزبية وسياسية تراجعت لكنها لم تتوقف. يأتي ذلك على الرغم من إعلان رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي استمرار الحملات للسيطرة على المنافذ الحدودية ومنع التهريب والفساد في المعابر مع الدول المجاور إضافة إلى المطارات. ويختلف مراقبون بشأن قيمة الأموال التي هرّبت من العراق منذ الاحتلال الأميركي في 2003 ولغاية اليوم، لكنهم يتفقون جميعاً على أنها كافية لإعادة إعمار العراق بالكامل وتوفير البنى التحتية وفرص العمل وإقامة مشاريع عملاقة.

ويستمع العراقيون إلى الخطابات التي تطلقها الحكومات المتعاقبة، حول مشاريع وقوانين وآليات استرداد الأموال المنهوبة من بلادهم، ولكنها تبقى حبراً على ورق. ويُرجع محللون عدم استطاعة أي حكومة

خلال تحرك سابق ضد الفساد في بغداد (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

يحصل عليها بعض المسؤولين»، لكن عضو اللجنة المالية في البرلمان سابقاً رحيم الدراجي أكّد أن قيمة الأموال المنهوبة في العراق نحو 450 مليار دولار.

وتواصل «العربي الجديد» مع الدراجي الذي قال إن «هذا الرقم يرتفع يومياً بنسب متفاوتة، لأن عمليات الفساد التي تقودها الأحزاب النافذة وبرعاية من الداخل والخارج تستمر بقوة، وتواصل هذه الأحزاب استغلال كل حادثة أو نكسة عراقية لتحويلها إلى شكل من أشكال المكاسب المالية». وأوضح أن «هذه القوى السياسية، وما فيها من شخصيات فاسدة، تعتبر العراق ليس أكثر من منجم ومعسكر عمل، لذلك فإن معظم السياسيين يغادرون العراق بعد انقضاء مهامهم السياسية إن كانت برلمانية أو حكومية، ولأن أجهزة الرقابة ضعيفة في العراق وخاضعة للنفوذ الحزبي، فإن السرقة لا تكون صعبة على المتنفذين».

ويتذكر العراقيون العديد من الملفات في هذا الإطار، فقد اتهم وزير الدفاع في حكومة إياد علاوي، حازم الشعلان، بتهريب نحو مليار دولار، وحكم عليه بالسجن سبع سنوات، إلا أنه لا يزال خارج العراق.

كذلك الحال بالنسبة إلى وزير التجارة في حكومة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، عبد الفلاح السوداني، والذي كان متهماً بسرقة 4 مليارات دولار، وحكمت عليه المحاكم العراقية بالسجن 21 عاماً بعد هروبه إلى الخارج.

وأكد عضو البرلمان العراقي باسم خشان أن «المبالغ المهربة من العراق تبلغ مئات المليارات». ولفت إلى أن «الحكومة الحالية وكذلك تلك السابقة غير قادرة على استرجاع دولار واحد من الفاسدين».

وأضاف في حديث مع «العربي الجديد» أن «أكثر من 90 في المائة من الشخصيات التي سرقت مليارات الدولارات من أموال العراقيين هم أعضاء بارزون في أحزاب عراقية مدعومة من جهات خارجية وداخلية، إضافة إلى أن معظم هؤلاء يمتلكون جنسيات أجنبية ومنها أميركية، وبالتالي فإن هناك عراقيل في عملية اعتقالهم، وإن تم ذلك فإن من المستبعد أن يتم إيجاد هذه الأموال، التي سرعان ما تتحول إلى ممتلكات وشركات تسجل بغير أسمائهم».

من جهته، بيّن الخبير الاقتصادي عبد الرحمن المشهداني أن «الأرقام التي يتحدث عنها سياسيون ومراقبون للشأن السياسي والمالي في العراق عن المبالغ المهربة إلى الخارج كافية لبناء دولة كاملة من الصفر، فهي أرقام ليست اعتباطية، وتدل على كارثة سياسية واقتصادية، قد تظهر آثارها في السنوات المقبلة، وفي الأزمات»، وأكد لـ«العربي الجديد» أن «هناك آليات كثيرة للتعامل مع الأموال المهربة، مثل مخاطبة الإنتربول وتفعيل القرارات القضائية العراقية الصادرة بحق المتهمين، إضافة إلى مخاطبة الحكومات التي يستقر فيها المتهمون، ومصادرة كل ما أستملكوه بعد توليهم المناصب في العراق، ولكن كل هذا يحدث في حال توافر الإرادة السياسية في العراق لمتابعة هذا الملف».

قدّر برلمانيٌ سابق الأموال المنهوبة بـ450 مليار دولار

مصر

المنتجات الصينية تحاصر صناعة الجلود

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تواجه صناعة الجلود في مصر تراجعاً في حجم الصادرات، بالتزامن مع هبوط المبيعات في الأسواق المحلية، ما تسبب بانخفاض الطاقة الإنتاجية للورش في منطقة الروبيكي في مدينة بدر شرق القاهرة. وقال محمد حربي، رئيس غرفة دباغة الجلود في اتحاد الصناعات، إن الغرفة تناقش أسباب تراجع حركة مبيعات إنتاج الجلود خلال السنوات الثلاث الماضية، رغم ثبات الأسعار في ظل انخفاض أسعار المواشي من الأبقار، وأكد تراجع صادرات الجلود إلى الخارج للعام الثاني على التوالي، في ظل أزمة فيروس كورونا، فضلاً عن تراجع مبيعات المنتج المصري داخل الأسواق المصرية في ظل غزو المنتجات الصينية زهيدة الثمن وقليلة الجودة واستمرار تهريب الجلود من الخارج بشكل غير شرعي.

وأشار حربي إلى أن صناعة الجلود من الصناعات الحيوية والمهمة داخل مصر، تستوجب حمايتها من أي خطر يهددها. وطالب الحكومة على رأسها وزارة التجارة والصناعة وأعضاء البرلمان بوضع تشريعات قانونية لمواجهة الاستيراد العشوائي من الجلود الذي يخضع المنتج المحلي لمنافسة غير عادلة، ما يضرّ بما يقرب من 17 ألف منشأة ويبشر الآلاف من العاملين في هذا القطاع الهام والحيوي.

وقال متعاملون في قطاع الجلود إن تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد أثرت على قطاع الجلود في مصر ضمن عدد من القطاعات، إذ شهدت صادرات القطاع ومبيعات المنتجات النهائية تراجعاً كبيراً خلال الفترة الأخيرة. وأكد مصطفى حسين، رئيس مجلس أمناء مدينة الجلود بالروبيكي، أن مصر تصدر نحو 80 في المائة من إنتاجها من الجلود، بينما يتم توجيه النسبة المتبقية من الإنتاج إلى السوق المحلي، وأشار إلى أن أزمة «كورونا» أدت إلى تراجع كبير في الصادرات ما بين 20 إلى 30 في المائة، مما دفع أصحاب الورش إلى التوقف عن العمل. وأشار إلى أن الجمعية العمومية من ملاك وصنّاع «قطاع دباغة الجلود» في المدينة عقدت اجتماعاً طالبت فيه الحكومة بسرعة إيجاد حلول لتسويق منتجات دباغة الجلود في الخارج بفتح أسواق جديدة. وأوضح أن الصين وإسبانيا وإيطاليا من الدول الكبرى التي تستورد الجلود المصرية، إلا أن جائحة الوباء أثرت سلباً على حركة التصدير، وهو ما دفع المدابغ للعمل بربع طاقتها الإنتاجية.

وحذر عبد الرحمن الجباس، عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دباغة الجلود السابق، من خطر تراجع حركة بيع الجلود في الداخل والخارج، مؤكداً أن المنتجات المصرية من الجلود تعاني حالة من الركود الشديد.

الركود يؤثر على 17 ألف منشأة تعمل في قطاع الجلود

المغرب

مساع لشمول التأمين الجوائح الصحية

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يسعى المغرب إلى بلورة أنظمة تأمين جديدة ضد المخاطر الصاعدة، بعد الأزمة الصحية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا، وتتجه المملكة نحو إدخال مخاطر مثل الجوائح الصحية إلى قانون التأمين ضد «الكوارث الطبيعية».

وأضحى التخوط ضد تداعيات الوقائع الكارثية إجبارياً في المغرب اعتباراً من يناير/ كانون الثاني من العام الماضي، وهو تأمين يراد منه تعويض الضحايا الذين تعرّضوا لأضرار جسدية أو مادية نتيجة كوارث طبيعية.

ولم تغب المخاطر غير الكلاسيكية عن البنك الدولي، الذي يعتبر أن المغرب، من بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الأكثر عرضة للمخاطر المرتبطة بالكوارث والمناخ. وتتكبد المملكة، بحسب المؤسسة المالية الدولية، خسارة سنوياً في حدود 800 مليون دولار، أي حوالي 0,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من جراء الكوارث الطبيعية، فيما أكدت الحكومة على توجهها نحو وضع تأمين ضد الجوائح والمخاطر السيبرانية، والجفاف، على غرار

داخل أحد أسواق طنجة (فضل سنا/ فرانس برس)

النظام الذي اعتمد من أجل التغطية ضد المخاطر المرتبطة بالكوارث. وأكد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، محمد بنشعبون، الذي شارك أخيراً في مؤتمر وطني حول قطاع التأمين، ضرورة عدم إغفال بعض المخاطر بسبب شيوع الاعتقاد بضعف احتمال وقوعها أو نظراً للتركيز على التنمية الاقتصادية دون أخذ بالاعتبار مسألة ديمومتها. وشدد على أن الأضرار المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن الكوارث المناخية مكلفة جداً، ويجب إدراجها ضمن النموذج التنموي الاقتصادي.

وذهب محافظ البنك المركزي، عبد اللطيف الجواهري، إلى أن التغيرات المناخية، التي تتجلى عبر الفيضانات والجفاف والحرائق، تطرح تحديات جديدة على الفاعلين في قطاع التأمين.

واعتبر محمد حسن بن صالح، رئيس الجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين، أن فيروس كورونا أثر على صناعة التأمين بالمغرب، مؤكداً أن النظام الحالي القائم على توطيد المخاطر معرض للترنح في مواجهة أي حدث عالمي.

وشرح بنصالح أنه يجب بناء نظام للتأمين يحمي الأفراد والمنظمات دون تهديد توازن قطاع التأمينات في البلاد. ولفت إلى أنه يجب ترقب بروز مخاطر جديدة ذات طبيعة تكنولوجية أو بيئية أو سياسية، مؤكداً ضرورة استخلاص الدروس من الأزمة الصحية الحالية. وذهب إلى أن أول درس استخلص من الأزمة الحديثة يتمثل في كون ميكانيزمات التأمين الكلاسيكية لا يمكن أن تغطي المخاطر النسقية أو التخفيف من آثارها المالية.

تحقيق

تخبط أممي في اليمن

تراجع عن اتهام السلطة بالفساد يثير التساؤلات

تساؤلات كبرى تدور في اليمن، بعد تراجع لجنة خبراء تابعة للأمم المتحدة عن تقرير اتهمت فيه الحكومة والبنك المركزي في البلاد بالفساد وغسل الأموال. وربط عدد من المحللين هذه الخطوة بقرار الإدارة الأميركية عدم إدراج الحوثيين على قائمة الإرهاب

عدن ـ **محمد راجح**

تنفست الحكومة اليمنية والبنك المركزي وعدد من القطاعات المالية والتجارية الصعداء، إثر تراجع اللجنة المتخصصة بمراقبة العقوبات المفروضة على اليمن التابعة للأمم المتحدة عما أوردته في تقريرها في مطلع العام الحالي من اتهامات بالفساد وغسيل الأموال طاولت هذه الجهات. فريق لجنة الخبراء علّل هذا التراجع بعدم العثور على أدلة، وأكد أنه يجري مراجعة كاملة للتقرير الأولي الذي نشره في نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي. إلا أن هذا التخبط أثار الكثير من التساؤلات في اليمن، وسط شكوك حول التدخلات السياسية واسعة التأثير التي تطاول تقييمات الأمم المتحدة.

وكان فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة قد كشف في تقريره آنذاك الذي رفعه إلى مجلس الأمن عن تلاعب البنك المركزي بسوق العملة، وغسل جزء كبير من الوديعة السعودية بمخطط معقد لغسل الأموال «أدر على تجار مكاسب بلغت قيمتها نحو 423 مليون دولار»، وذكر أن هذه الأموال تم تحويلها بشكل غير مشروع لمؤسسات خاصة. ولفت إلى أن وثائق البنك المركزي لم توضح سبب انتهاج مثل تلك الاستراتيجية «المدمرة».

وقال المراقبون إن «غسل الأموال والفساد ارتكبتهما مؤسسات حكومية، وهي في هذه الحالة البنك المركزي اليمني وحكومة اليمن، بالتواطؤ مع رجال أعمال وشخصيات سياسية لصالح مجموعة من التجار ورجال الأعمال تتمتع بامتيازات خاصة».

فيما لاحظ الفريق أيضاً أن الحوثيين تورطوا في حالات انتهاك لتدابير تجميد الأصول بسماحهم بتحويل أصول مجمدة وأموال عامة باستخدام عقود مزورة لصالح أفراد يتصرفون باسم الجماعة، والاستحواذ على نحو مليارَي دولار من الإيرادات العامة لتمويل مجهودهم الحربي.

91

شركة يمنية اتهمها التقرير الاول الذي اعده فريق الخبراء الاممين في مطلع العام 2021 بالفساد، وكانت تواجه خطراً كبيراً عبر التهديد بتجميد انشطتها وحساباتها المالية.

فيما وجه تقرير فريق الخبراء تهمة الفساد والتلاعب بالوديعة السعودية إلى عدد كبير من شركات القطاع الخاص، ضمنها مجموعة هائل سعيد أنعم، أكبر مجموعة صناعية وتجارية.

تحركات دولية

الباحث الاقتصادي جمال حسن العديني لفت إلى ما رسمه فريق الخبراء من حيرة كبيرة في اليمن، سواءً بعد نشر تقريره أو التراجع عما حمله من اتهامات بالفساد وغسيل الأموال. واعتبر أن التراجع عما ورد في التقرير من اتهامات، مثير للاهتمام بموازاة التحركات الدبلوماسية والسياسية المكثفة التي تشهدها العملية السياسية في اليمن والتحركات الدولية والأميركية على وجه التحديد لإيقاف الحرب في البلاد الدائرة منذ نحو ست سنوات.

وربط العديني، في حديثه مع «العربي الجديد»، تراجع فريق لجنة الخبراء الخاصة عن اتهاماته بوقف وزارة الخارجية الأميركية قراراً اتخذته الإدارة الأميركية السابقة بإدراج الحوثيين على قائمة الإرهاب، لافتاً إلى أنه يمكن اعتبار كلا الإجراءين محفزاً لجذب طرفي الحرب في اليمن نحو التوجه إلى الحوار والحل السلمي عقب اشتداد المعارك مؤخراً بشكل غير مسبوق، خصوصاً في محافظة مأرب شرقي اليمن. ورحب البنك المركزي اليمني بتقرير المراجعة الصادر عن فريق الخبراء حول اليمن، «والذي توخى فيه تصويب الأخطاء، وإلغاء الاتهامات التي وجهها للبنك المركزي اليمني في التقرير».

وأكد البنك في بيان صادر عنه أنه حرص ومنذ الوهلة الأولى لإصدار التقرير على اتخاذ كافة الإجراءات للدفاع عن سمعته ومصداقيته المحلية والإقليمية والدولية، وحماية كافة البنوك التجارية التي تولت فتح الاعتمادات المستندية لاستيراد السلع الأساسية وتعزيز الثقة بأدائها، والتأكيد على امتثالها الكامل للمعايير الدولية في مكافحة غسيل الأموال، والدفاع عن القطاع الخاص اليمني الذي أسهم في تأمين السلع الأساسية اللازمة للأمن الغذائي.

وذكر المركزي اليمني أنه قدم الأدلة والبراهين التي تؤكد مصداقية البنك المركزي وسلامة إجراءاته ومعاملاته مع البنوك التجارية اليمنية، وشركات الاستيراد الوطنية، وأوضح آليات العمل في توظيف الوديعة السعودية لخدمة الأغراض الإنسانية، ودعم الحق في الغذاء، والحفاظ على استقرار أسعار السلع الأساسية، ومحاولة السيطرة على سعر صرف العملة الوطنية على الرغم من كافة التحديات التي يواجهها البنك، وأفلح في إعادة بناء جسور التواصل والثقة مع فريق الخبراء بقيادة داكشيني روانتيكا، الذي قام بجهود توجت بإلغاء اتهاماته.

تداعيات مصرفية

وسارع البنك المركزي اليمني عقب نشر التقرير في 25 يناير/ كانون الثاني الماضي إلى الإعلان عن مراجعة حساباته وأنظمته المالية واختيار ثلاث قال إنها من أفضل ثماني شركات في العالم لمراجعة وتدقيق حسابات البنك خلال الفترة 2016-2021.

وقال مسؤول مصرفي في البنك المركزي اليمني فضّل عدم ذكر اسمه لـ«العربي الجديد» إن اتهامات فريق لجنة الخبراء الأممية للحكومة اليمنية بالفساد وغسيل الأموال كانت باطلة ولم تستند إلى حيثيات بالإمكان البناء عليها لتوجيه مثل هذا الاتهام. واعتبر أن التقرير الأول تسبب بأضرار بالغة للقطاع المالي والمصرفي وكذلك التجاري في اليمن على المستوى الإقليمي والدولي ونال من سمعة أرفع مؤسسة مالية سيادية يمنية.

وأشار المسؤول المصرفي إلى أن أضرار التقرير امتدت نحو مستويات أخرى أكثر أهمية مثل حصول اليمن على قرض مالي من مؤسسات تمويلية دولية أو حصول البنك على دعم للاحتياطي النقدي من الدولار لمواجهة التزاماته النقدية وتفعيل أدواته لضبط سوق الصرف المنفلتة.

هذا الدعم من النقد الأجنبي كان عبارة عن 3 مليارات دولار من السعودية، تودع في البنك المركزي وفق آلية جديدة كان يتم التباحث حولها، لكنها تحولت إلى شحنة من الوقود لتشغيل محطات الكهرباء كما أعلنت عنها السلطات السعودية الثلاثاء الماضي، وفق تأكيد المصدر.

ضعف الأدلة

الخبير المالي والاقتصادي محمد رضوان رأى أن اليمن كان بحاجة ماسة للوديعة السعودية والتي تحولت هي الأخرى وفق هذا الخبير المالي إلى ورقة سيتم استعمالها في المفاوضات الدائرة والتي تشترك فيها المملكة وتتم أغلبها خلف الكواليس، وذلك نظراً لعدم وجود احتياطي من النقد الأجنبي في البنك المركزي اليمني والذي يجعله معطلاً ومكشوف مالياً وغير قادر على التدخل لإدارة السياسة النقدية وضبط سوق الصرف التي تمر بحالة انفلات واسعة.

وبخصوص التناقض الحاصل في تقرير فريق لجنة الخبراء الخاص باليمن في مجلس الأمن، رجّح رضوان، في حديث مع «العربي الجديد»، وجود سبب آخر لتراجع الفريق عن اتهاماته لعدم استناده إلى أدلة قانونية ومالية ومحاسبية موثقة تثبت ما ذهب إليه من اتهامات.

التقرير السابق اتهم «المركزي» بغسل 423 مليون دولار

تأكيدات أن الاتهامات أوقفت دعما بـ3 مليارات دولار

تغييرات قد تطاول لجنة الخبراء

تشير المعلومات إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس يدرس إجراءات تغييرات في فريق الخبراء في اليمن، بعد استقالة خبير الشؤون المالية في الفريق مراد بالي، وذلك على خلفية ثغرات في الأدلة والإثباتات التي اعتمد عليها التقرير الأخير الذي أورد اتهامات للحكومة والبنك المركزي اليمني والقطاع الخاص بالفساد وغسل الأموال.

فيما لقي تراجع اللجنة عن اتهاماتها الكثير من الارتياح في أوساط الشركات التي طاولتها الاتهامات. في حين جدد مصدر مسؤول في الاتحاد العام اليمني للغرف التجارية والصناعة في حديث مع «العربي الجديد»، امتعاضه من تقرير فريق الخبراء الذي تم تصويبه، «نظراً لما حمله من مخاطر عديدة في تشويه سمعة القطاع الخاص خارج اليمن»، وفق تعبيره، لافتاً إلى أن مسارعة الفريق في تصويب هذه الهفوة خطوة هامة لإعادة الاعتبار للقطاع الخاص التجاري الذي تعصف به الحرب الدائرة في اليمن منذ العام 2015. وثمنت مجموعة هائل سعيد أنعم كبرى المجموعات التجارية في اليمن الخطوة التي أقدم عليها فريق لجنة الخبراء، وتصويب الأخطاء التي وقع فيها، بعدما طاولتها اتهامات بالفساد.

التراجع عن الاتهامات جاء في ظل أزمة نقدية (محمد حويس/ فرانس برس)